رئيس الجمهورية في حفل توزيع حراثات على المزارعين والجمعيات الزراعية :

نوجه بدراسة التربة في الحديدة وأبين ومدى صلاحيتها لزراعة القمح

التوسع في زراعة القمح وكافة المحاصيل سيخفف أعباء استيرادها من الخارج

صنعاء/سبأ:

وجه فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية وزارة الزراعة والري بإجراء الدراسات والاختبارات للتربة بمحافظتي الحديدة وأبين ، لمعرفة مدى صلاحيتها لزراعة القمح والاستعانة في هذا الجانب بالخبراء والفنيين.

و في كلمته التي ألقاها امس في حفل توزيع حراثات على المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية في محافظات الجمهورية ، أوضح فخامة الرئيس ان توزيع الحراثات المقدمة من المعونة اليابانية وعددها 224 حراثة شمل كافة المحافظات بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي ، مؤكدا أنه سوف يتم شراء حوالي 500 حراثة من جمهورية التشيك لذات الغرض.

وبين الاخ الرئيس أن التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية خاصة القمح سيخفف أعباء كبيرة من فاتورة استيراد اليمن لمحصول القمح من كندا واستراليا وأمريكا وغيرها من البلدان ، مشيرا إلى أن إنتاج اليمن من القمح ارتفع من 130 ألف طن إلى 217 ألف طن ، وقال: « هموم الناس في هذه الأيام سببها ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة لأننا نعتمد على الاستيراد من الخارج خاصة في مجال الحبوب من الخضروات والفواكه والأعلاف من تهامة والمهرة.

ولذا فإننا ندعو المزارعين للتوجه نحو المزيد في استصلاح الأراضي الزراعية».

وأضاف: « مثلما قررنا منع استيراد الفاكهة من الخارج في عام 1984م وكنا نستورد في ذلك الوقت بحوالي 105 ملايين دولار من الحمضيات والموز فإننا الآن أصبحنا نصدر فائض المنتجات الزراعية من الفاكهة».

وأشار فخامة الرئيس إلى مشكلة المياه وجهود الدولة في التغلب عليها ، وقال: « صحيح ان المياه تشكل مشكلة كبرى لكن الحكومة اتجهت خلال السنوات الماضية نحو خطط حجز مياه الأمطار وتم تحقيق أكثر من 3 آلاف منشأة مائية تشمل سدوداً وحواجز مائية وكرفانات ولاشك أنها عادت بمردود ايجابي على المياه الجوفية».

وأضاف: « عندما دعونا إلى حجز مياه الأمطار كان لدينا وديان في تهامة وهي: مور، سردود ، زبيد ، رماع ، وسهام ، وكانت مياه السيول تصب في البحر وعندما أنشأنا السدود والحواجز لحجز تلك المياه التي كانت تذهب إلى البحر أصبحت الآن تعطي مردودا إيجابيا على المحاصيل الزراعية خاصة في تهامة التي تعتبر سلة للمنتجات الزراعية و تغطى احتياجات اليمن

224 حراثة وإن شاء الله العام القادم سنوزع 500 حراثة سيتم استيرادها من جمهورية التشيك على أن يتم تمويلها بواقع 500 مليون ريال تتحملها وزارة الزراعة و 500 مليون تدفعها وزارة المالية من الاعتمادات المركزية».

وأضاف:» نحن شجعنا الإنتاج السمكي والاصطياد السمكي والآن نصدر الأسماك ما قيمته أكثر من 300 مليون دولار إلى الخارج بروكسل وأوروبا عموما والى بعض الدول العربية».

وأردف قائلا: « كانت الأسماك لا يقبل عليها مواطنو صنعاء وذمار وإب ، الآن كل الناس يتناولون الأسماك إذا شجعنا الإنتاج السمكي وجلبنا عدداً من قوارب الاصطياد للصيادين في حضرموت وعدن وأبين والحديدة وفي باب المندب والمهرة» ، مشيراً الى زيادة الإنتاج السمكي وبدأت اليمن تصدر الأسماك بشكل جيد في الوقت الذي السوق اليمنية مملوءة بالأسماك حتى ولو ارتفعت أسعارها.

وقال:((إننا نشجع التصدير إلى المملكة العربية السعودية عن طريق الوديعة وحرض ، وليتحرك الشباب في الجبال ويتجهوا نحو السواحل للاصطياد»، موضحا انه كان منذ أسابيع بسواحل ميدي وصادف صيادين من المناطق الجبلية ، مشددا على ضرورة ان يتحرك الشباب للبحث عن العمل بدلا من ان يلجأوا إلى الجريمة أو الفاحشة.

وقال((بدأ الآن صيادون من ذو محمد وذو حسين بجبل برط من أعلى القمم في المناطق الشمالية يأخذون قوارب صيد ويذهبوا إلى البحر للاصطياد ويحصل الواحد في اليوم على حوالي 14 إلى 15 تلة 20 ألف ريال بدلا من ان يتسكع الشباب في الشوارع أو الثرثرة في المقايل وتعاطي القات المبودر»، مؤكدا تشجيع الشباب بأخذ قوارب والاتجاه نحو السواحل للاصطياد.

وأضاف» اليمانيون عظام هاجروا إلى أفريقيا وآسيا بحثا عن لقمة العيش والرزق والمال الحلال بكد عرقهم دون ان يلجؤوا إلى قطع الطريق او قتل النفس المحرمة او ارتكاب جريمة السرقة وأصبحوا مغتربين مثاليين وسفراء لليمن في اندونيسيا وماليزيا والحبشة وجيبوتي والصومال والسودان وفي مختلف البلدان الأفريقية فبدلا من ان نظل نحكي نفس الاسطوانة ونفس الكلام ضروري ان يتجه الشباب نحو الاصطياد».

واستطرد قائلا « المخزنون يرددون نفس الكلام مثل إيقاع مياه النافورة فهم نفس المقيلين ونفس الوجوه كل يوم وفي كل مقيل يكررون نفس الحديث ولم يخرجوا بأي إنجاز أو استفاد الاقتصاد الوطني والتنمية الزراعية منهم مثلا من مقايل القات.

وأضاف((ومن يقول إن القرارات التي يخرج بها المجتمعون في مجالس القات إيجابية وفاعلة ومؤثرة ويمكن الأخذ بها ، ليس إلا من قبيل النكتة والكلام الفارغ «، داعيا إلى التوجه إلى ساحل ميدي واللحية وباب المندب والخوخة وأحور وبئر علي للاصطياد السمكي ، فالمثل يقول(جاور بحر ولا تجاور ملك ،) فالبحر لديه ما يعطي الجميع ، وأفضل للإنسان أن يأكل من فوق رأسه لا من تحت أقدامه.

وحث وزارة الزراعة والري على تفعيل التوعية الإعلامية خاصة بعد افتتاح قناتين فضائيتين جديدتين يوم الأربعاء موكل بهما الجوانب الثقافية والتوعية بشكل عام ، مشيرا الى انه سيتم في المستقبل فتح قناة دينية توعي المواطنين بأمور دينهم ودنياهم وقناة أخرى إخبارية وهناك قناة شبابية وقناة قادمة صحية وزراعية توعي الناس كيف يتجهون نحو الاستثمارات.

وجدد فخامة الرئيس الدعوة للمستثمرين الى الاستثمار ليس في مجال الصناعات التحويلية فحسب ولكن في عدة مجالات زراعية وصناعية وحرفية وتقنية ومهنية ، وقال:»وزارة الزراعة تقول أنها الآن استصلحت أكثر من 1000 هكتار من الأراضي الزراعية في المحافظات الرئيسية وهي بحاجة إلى مد شبكة الري وحفر الآبار وتمهيد الطرق الزراعية إليها وتزويد الأراضي بالحراثات أو بالجرافات.

وأضاف:((هذه الأراضي ستوزع على الشباب ولكن ليس للبيع والشراء ولكن لغرض الاستفادة منها للزراعة عبر ما يسمى بعقود الانتفاع ولا يعني هذا أن أحد سيستلمها ثم يبيعها لشخص آخر، هذا غير وارد، هذه أراض زراعية ملك للدولة، لن تكون في يوم من الأيام ملك لمواطن»، داعيا إلى عدم التعاطي مع الدعوات القائلة بأخذ أموال الأغنياء وتوزيعها على الفقراء ، وقال: « هذا كلام خطأ هذا كان أيام نظام الاشتراكية العالمية».

وتمنى فخامة الرئيس في ختام كلمته للاتحاد التعاوني الزراعي النجاح في مهامه في تحسين وتوسيع الرقعة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

وكان الدكتور منصور الحوشبي ، وزير الزراعة والري قد ألقى كلمة رحب في مستهلها بفخامة الاخ الرئيس لحضور هذا الحفل ، مثمنا الدعم الياباني المقدم لليمن في المجال الزراعي ، مشيرا الى ان الوزارة استكملت عملية شراء 500 دراسة زراعية و300 حصادة يدوية وسيتم توزيعها على مزارعي الحبوب في مختلف المحافظات من أجل رفع إنتاجية محاصيل الحبوب ، مؤكدا أن انتاج الحبوب ارتفع من 730 ألف طن عام 2006م الى 990 ألف طن العام الماضي أي بزيادة مقدارها 29 بالمائة.

واستعرض وزير الزراعة والري الانجازات التي حققتها الوزارة في المجالات الزراعية المختلفة ، مشيرا الى ان الوزارة بصدد توزيع اراضي الشباب بعد تدشين عملية استصلاحها واستكمال الدراسات الخاصة بها من حيث التربة وشبكات الري .

ولفت الحوشبي الى انخفاض الكمية المستوردة من المبيدات من 3700 طن عام 2006م الى قرابة ألف طن عام 2007م ، الى جانب خفض عدد أنواع المبيدات المتداولة في اليمن من 1024 نوعا الى نحو 400 نوع خلال نفس الفترة على ان يتم خفضها الى 200 نوع العام الجاري

وفي مجال السدود أشار الى أن الوزارة استكملت الدراسات الخاصة بالسدود الكبيرة الأربعة ، حسان ، سردود ، بنا ، الخارد ، وتم التوقيع على اتفاقية لتمويل سد حسان في أبين ، مبينا انه تم انجاز أكثر من21 مشروعا مائيا من سدود وحواجز وخزانات خلال العام 2007م وثماني منشآت خلال الربع الاول من العام الجاري ، وهناك عدد من المشاريع قيد التنفيذ وعشرات المشاريع تم استكمال دراستها وفي طريقها لاستكمال الاعلان والتنفيذ بحسب توفر التمويل اضافة الى شبكات الري الجاري تنفيذها في معظم محافظات الجمهورية .

بعد ذلك قام الاخ يحيى علي الراعي ، رئيس مجلس النواب نيابة عن فخامة رئيس الجمهورية بتوزيع الحراثات على المزارعين والجمعيات الزراعية ، بحضور الاخ محمد علي الشدادي ، نائب رئيس مجلس النواب والدكتورة أمة الرزاق علي حمد، وزير الشئون الاجتماعية والعمل وعلي محمد المقدشي، محافظ صنعاء وعدد من المسئولين ورؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية.

تدعو المزارعين إلى التوجه نحو استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية

ليتحرك الشباب نحو صيد الأسماك بدلا من التسكع في الشوارع وثرثرة المقايل

أقر تعديل عدد من القوانين

البرلمان يفوض الحكومة بتمديد اتفاقية المشاركة والإنتاج النفطي في القطاع (4) بشبوه

صنعاء / سبأ :-

اقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله بن حسين الاحمر مشروع قانون بتعديل القانون رقم (25) لسنة 1991م بشأن التأمينات والمعاشات وتعديلاته .

و نص مشروع القانون على ان يكون التقاعد الزاميا في حالات بلوغ المؤمن عليه سن 60عاما للرجل والمرأة واختياريا للمرأة عند سن 55عاما واكمال المشمولين باحكام هذا القانون مدة خدمة فعلية قدرها 35عاما كاملا ويجوز للزوج او الزوجة الجمع بين معاشهما التقاعدي والمعاش التقاعدي والراتب على ان لايجوز للرجل الجمع بين معاش اكثر من زوجة واحدة ويحق له اختيار معاش احدى الزوجات فقط .

كما اقر المجلس مشروع قانون بتعديل القانون رقم (26) لسنة 1991م بشأن التأمينات الاجتماعية

بيّن فيه ان يعدل تعريف «سن التقاعد»ليكون سن التقاعد هو السن الذي يحال على إثره المؤمن عليه او المؤمن عليها الى التقاعد ويكون الزاميا متى بلغ المؤمن عليه او المؤمن عليها سن الستين عاما واختياريا اذا بلغت المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين عاما وكذا بلوغ المؤمن عليه او المؤمن عليها سن 60عاما، على الا تقل مدة الاشتراك في التأمين عن 180اشتراكا شهريا اي 15 سنة، وتؤدي المؤسسة تعويضاً من دفعة واحدة اذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين سنة فأكثر وذلك في حال استقالة المؤمن عليها المتزوجة او الارملة او المطلقة اذا طلبت هي ذلك شريطة الا يتم الصرف لأكثر من مرة واحدة ويجوز للزوج او الزوجة الجمع بين معاشهما التقاعدي او المعاش التقاعدي والراتب على الا يجوز للرجل الجمع بين معاش اكثر من زوجة ويحق له اختيار معاش احدى الزوجات فقط .

كما اقر مشروع قانون بتعديل القانون العمل وتعديلاته نص فيه على انه يحق للعاملة الحامل ان تحصل على اجازة وضع بأجر كامل مدتها سبعون يوما ولم يجز القانون بأي حال من الاحوال تشغيل المرأة العاملة اثناء اجازة الوضع ومنح القانون المرأة العاملة الحامل عشرين يوما اضافية الى الايام المذكورة سلفا وذلك في حالتي اذا كانت الولادة متعسرة ويثبت ذلك بقرار طبي واذا ولدت توأماً ومنع القانون بأي حال من الاحوال فصل المرأة العاملة اثناء تمتعها باجازة الوضع والزم صاحب العمل الذي يوظف نساء في العمل ان يعلن في مكان ظاهر بمقر العمل عن نظام تشغيل النساء مع تخصيص مكان للنساء لاداء الصلاة وقضاء اوقات الراحة المحددة في القانون, كما الزم القانون اصحاب العمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المرأة العاملة الحامل من اي مخاطر قد تؤدي الى الاضرار بصحتها او حملها مع احتفاظ العاملة بحقها في العلاج والتعويض من مخاطر الاجهزة او الاشعاعات الضارة والخطرة ومخاطر الاهتزازات والضوضاء ومخاطر زيادة او نقص الضغط الجوي وذلك على سبيل المثال وليس الحصر .

ومنح القانون العامل او العاملة في حالة زواج اي منهما اجازة زواج لمدة شهر بأجر كامل ولا تخصم هذه المدة من رصيد الاجازة الاعتيادية شريطة ان يكون الزواج الاول في حياتهما .

جرى ذلك بعد ان استكمل المجلس مناقشته لمشاريع تلك القوانين واستعراضه لتقرير لجنتي القوى العاملة والشؤون الاجتماعية والدستورية والقانونية والتصويت عليه, وحاز على الاغلبية المطلوبة .

واستمع المجلس الى تقرير لجنة الشؤون المالية حول مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.. حيث بينت اللجنة في تقريرها أن هذا المشروع جاء ملبيا للحاجة الموضوعية لمشروع قانون في هذا المجال مستفيدا من تجارب الدول الأخرى واللحاق بها والسعي لوضع تشريع جديد لحماية الجهاز المصرفي وتعزيز ثقة المتعاملين معه.. حيث تتركز اهم ملامحه كما بينتها اللجنة في تقريرها في اخذ مشروع القانون اليمني بالقاعدة العامة التى تقوم على التعويض الجزئي لكل مودع مع امكانية رفع مبلغ التعويض مستقبلا مع تطور عمل المؤسسة ونمو احتياطياتها وانشاء مؤسسة لضمان الودائع كهيئة مستقلة عن البنك المركزي اليمني والحكومة وذات شخصية اعتبارية وجعل مشروع القانون العضوية في المؤسسة لجميع البنوك وفروعها إلزامية وحرص مشروع القانون على حماية صغار المودعين سواء بالريال اليمني أو بالعملات الأجنبية التى يحددها البنك المركزي بهدف تشجيع المواطنين على الإدخار وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي وينظم مشروع القانون الجوانب المتعلقة برأسمال المؤسسة ومواردها المالية وآلية عملها والنظام المحاسبي وعلاقة المؤسسة بكل من البنك المركزي والبنوك العاملة في الجمهورية واجراءات تعويض المودعين وغير ذلك من الجوانب التى غطاها مشروع القانون .

فيما يشتمل مشروع القانون على (47) مادة اندرجت تحت ثمانية فصول تناولت التسمية والتعاريف وسريان القانون وإنشاء المؤسسة وأهدافها وإدارة المؤسسة ورأسمال المؤسسة والموارد المالية والسجلات المحاسبية والحسابات الختامية, وكذا تنظيم الوديعة المضمونة وتصفية البنك واحكام ختامية .

كما استمع المجلس الى المذكرة التفسيرية لمشروع قانون قروض استثمارية للموظفين مقدم من عضو مجلس النواب محمد ناصر الحزمي, حيث أوضحت المذكرة التفسيرية لهذا المشروع أنه يستهدف المعالجة الجزئية لظاهرة الفقر وتشجيع قيام المشروعات الصغيرة ومحاربة الفساد الوظيفي وكذا قيام الدولة بإجراءات لمزيد من تحسين الوضع المعيشي للموظفين وبما يؤثر ايجابيا على أدائهم الوظيفي .

وأفاد مشروع القانون ان الموظفين سيستفيدون من خلال هذا القانون بقيامهم بالمشروعات الصغيرة التى تؤمن لهم دخلا يعينهم على مواجهة متطلبات الحياة, ويتكون مشروع القانون من (19) مادة .

وفي ضوء ذلك أقر المجلس إحالة المشروع الى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لدراسته وإبداء الرأي في جواز نظره من قبل المجلس .

من جهة أخرى استمع المجلس إلى عدد من الاستفسارات الموجهة إلى المسؤولين المعنيين من عدد من أعضاء المجلس تتعلق بمسائل معينة تقع تحت نطاق اختصاص كل منهم .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره وسيواصل إعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى .

جواز الكذب والغش "إصلاحياً"

فيصل الصوفي

في الحرب الأهلية التي تدور داخل حزب التجمع اليمني للإصلاح يستخدم المتنازعون مختلف الأسلحة وأشكال القمع والتخوين والتكفير والخداع.. فالذين يتمردون على التنظيم الإخواني يسمون "المتساقطون".. والذي يبدي نقداً أو رأياً خاصاً يذكرونه أنه ذات يوم أرسلته "الحركة" إلى دول الجوار لجمع التبرعات للحركة فحول الأموال إلى رصيده الخاص.. وتمرد عليهم عضو في مجلس شورى الحزب فعادوا إلى ملفه ووجدوا محضر تحقيق تنظيمي مسجلاً فيه أن الرجل ارتكب فاحشة "إتيان الذكور" وشهروا به بين أعضاء الفروع رغم أن الرجل قال حينها إن الشيطان لبس عليه وإنه قد تاب واستغفر.. وفي الخلاف بين القيادات يستخدم الخصوم أسلحة مثل: هذا عميل للسلطة.. هذا عميل لمخابرات مصر.. هذا موال لأمريكا.. هذا نسق.. هذا أتى منكراً.. هذا صار يهدر مبدأ الموالاة والمعاداة ويتحالف مع العلمانيين والقوميين والاشتراكيين ويتسامح مع أهل الشرك والضلال من الصوفية وغيرهم.

هذه الأسلحة الداخلية طورت لأغراض الاستخدام في الشأن العام، فرجال دين وقادة سياسيون في الحزب أفتوا لأعضاء الحزب أنه يجوز "شرعاً" الغش في الانتخابات مثل أن يدلي بصوته مرتين أو يسجل اسمه في أكثر من مركز ودائرة، أو أن يحلف يميناً بالله أن فلاناً قد بلغ السن القانونية.. وهكذا.. وهكذا.. وتبريرهم أن الحرب خدعة، وأنه إذا كان قد فرض علينا الوصول إلى الحكم عبر انتخابات "كافرة" فيجوز مواجهة الكفر بكفر مثله.. وأن على العضو أن يقدم على هذا الكفر ثم يتوب ويستغفر..

هذه النزعة لدى قيادات حزب الإصلاح سرت في مجالات أخرى مثل صحافة الحزب التي تمارس الكذب وتنشر الشائعات وتفتري وتضلل بدعوى أن هذا السلوك مقبول "شرعاً" من أجل نصرة الحركة الإسلامية في المعركة التي تخوضها ضد العلمانيين والمشركين والكفار!